

واقع التحولات الأمنية في المنطقة العربية: ليبيا، سورية، اليمن
(2020-2011)

The reality of security transformation in the Arab region
Libya, Syria, Yemen (2011-2020)

فليسي نرجس

روابي أحمد*

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية المدرسة الوطنية العليا للعلوم
السياسية

flici.nardjes@yahoo.fr

Rouabhi_ahmed@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/15 - تاريخ القبول: 2023/05/14 - تاريخ النشر: 2023/06/05

الملخص:

تهدف الدراسة إلى رصد واقع الأزمات التي شهدتها الدول محل الدراسة في إطار وصفي، تفسيري، انطلاقاً من مستويات التحليل، محلي، إقليمي، كوني. من أجل الوصول إلى أي من هاته المستويات التي تُشكل معها الأزمة مرحلة الذروة في مسارها الصعودي. أما من حيث النتائج فقد توصلت الدراسة إلى: طبيعة العلاقة اللأسوية بين بنية الدولة والمجتمع ساهم في زيادة شدة توتر الأزمات، وأيضاً البنية المجتمعية الهشة عملت على زيادة كثافة حجم الاختراق الخارجي، بالإضافة إلى ارتداد تداعيات الأزمة صعوداً من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي الكوني. الكلمات المفتاحية: التحولات الأمنية؛ الأمن المجتمعي؛ التحليل الإقليمي؛ الأزمات الأمنية؛ مستويات التحليل.

Abstract:

This study aims to monitor the reality of crises in the countries under study within a descriptive, interpretive framework based on the levels of analysis, local, regional, and global. in order to reach any of these levels, with the crises becomes in the stage of severity and peak. As for the results, the study found the following: 1- The nature of the bad relationship between the structure of the state and society contributed to the severity of the crises. 2- The fragile society structure increased the volume of external penetration. 3- the repercussion of crises, from the local level to the regional and global levels.

Keywords: Security shifts; societal security; regional of analysis; security crises; levels of analysis.

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية مع بداية عام 2011، تحديات أمنية جديدة تخطت المفهمة التقليدية للأمن القومي. إذ شكلت البيئة المحلية مصدر للتهديدات الأمنية، وقابلية العطب الأمني للدولة والمجتمع ككل. حيث ساهمت انتفاضات الحراك العربي ب بروز مظاهر الخلل والشّلل لكيان وخصوصية النظم السياسية العربية ككل، والدول محل الدراسة (ليبيا، سورية، اليمن) وبالأخص بالعناصر الثلاث الممثلة في الأساس التي تشكل بنية نسق الدولة العربية، والتي منها خصوصية النظم السياسية (شمولي-ديمقراطي)، طبيعة المجتمع (تقليدي-حدائي) دور المؤسسة العسكرية (دستوري-غير دستوري).

تشكل العناصر الثلاث مفهوم البنية السوسيو-ثقافية، السياسية للنمط الحكم في النظم العربية، وإحدى الخصائص الجوهرية التي تعرف بها الدولة العربية، المؤسسة على منطق فكر الدولة السلطانية⁽¹⁾ بالمفهوم الخلدوني والمفردة لجذور الدولة الحامية⁽²⁾. بتعبير هارولد لاسويل التي تعرف بالدولة الديكتاتورية، العنيفة، المتمركزة والمتكاملة، أو بمنطق الدولة الضارية والمجتمع المستلب. التي تترافق بجانبها مظاهر الاستبداد والفساد وشيوع القبضة الأمنية على كامل سمات حياة المجتمع.

تراكمت هذه المظاهر وتداعت آثارها مع عقود من الزمن، بانفجار الوضع الأمني في المجتمعات العربية، محولة المنطقة العربية إلى بؤرة أزمات، شهدتها البيئة المحلية للدول الثلاث: سوريا، ليبيا، اليمن، التي تصاعدت تداعيتها من المستوى المحلي صعوداً إلى المستوى الإقليمي، الكوني. جاعلة ساحة هذه الدول ميداناً للتنافس الإقليمي والكوني، ومسرحاً للحروب بالوكالة.

إشكالية الدراسة: إذا كانت الأزمات الأمنية التي شهدتها الدول الثلاث قد ناقضت مفهوم الطرح الواقعي لمفهوم الأمن، فإنها قد أزلت التباين بين مستويات التحليل الثلاث، محلي، إقليمي، كوني، في إطار مفهوم الأمن الموسع والمركب. فإن الدراسة تطرح التساؤل التالي:

(1) الدولة السلطانية المؤسسة على فكر السلطان القاهر للمجتمع القائم على الأسس الاجتماعية الطبيعية فيه هو بدوره يستند إلى العصبية، التي هي بمثابة مفهوم مركزي في التحليل الخلدوني لنشأة المجتمعات وتطورها واندثارها، وهو بالطبع يتخذ من المجتمعات العربية التي عاشها آنذاك، حالة واقعية لدراسة وصياغة مفرداته في تحليل قضايا استقرار الملك وسلامة العمران البشري من الخراب. عن مرجع، عامر مصباح الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة (مناقشة النماذج النظرية)، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2015، ص272.

(2) Harold Lasswell كان أول من استحدث مصطلح الدولة الحامية، وهذا في دراسته لحال النظم الديكتاتورية في أوروبا مع ثلاثينيات القرن العشرين.

هل الفواعل الدولية هي المرجعية الأكثر أهمية في التحليل أم البيئة التي تتفاعل هذه الفواعل هي التي يجب أن تحظى بالأولوية التفسيرية؟
فرضيات الدراسة:

1. الطبيعة البنوية للدولة العربية، ساهم في اختلال التوازن النسقي للبنية المجتمعية العربية.
 2. البنية المجتمعية أو غير المتزنة، ساهمت عكسيا ورجعيا في الاختلال الوظيفي للدولة العربية والنظام العربي كنسق محلي.
 3. البنية النسقية الهشة للنظم العربية، ساهم في الاختراق الخارجي لصلب البنية المحلية للدول الثلاث "ليبيا، سورية، اليمن".
 4. مخرجات البنية المحلية للدول الثلاث، أدى عكسيا في صياغة مخرجات إقليمية ساهمت في إحداث تشكيل البنية المحلية للدول الثلاث.
 5. تعدد الصور الإقليمية المشككة لبنية المحلية للدولة الثلاث، أدى إلى تصاعد الصراع بنيويا، كونيا في إطار الصراع الاستراتيجي العالمي.
- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى رصد واقع التحولات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية ممثلة في الأزمات الأمنية للدول الثلاث "ليبيا، سورية اليمن" في إطار تحليلي، تفسيري، انطلاقا من مستويات التحليل ذاتها محلي إقليمي، كوني. ومحاولة تحديد المرجع النهائي لحقيقة ومصدر هذه التحولات الأمنية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، المناسب لدراسة ظاهرة التحولات الأمنية التي تشهدها البيئة المحلية للدول الثلاث، من خلال

تفسير أبعاد الظاهرة انطلاقاً صعوداً ونزولاً وفق مستويات التحليل في العلاقات الدولية.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الدراسة من خلال ما شهدته المنطقة العربية وجوارها الإقليمي من تغيرات سياسية-أمنية متسارعة ومؤثرة بأشكال مختلفة على شكل الدولة الوطنية وبنيتها المجتمعية فضلاً على تداعيتها الإقليمية على المنطقة العربية بأكملها. انطلاقاً من ارتباط المستوى المحلي والإقليمي وكذا الكوني في معادلة أمنية واحدة يصعب الفصل بينهم ضمن نظرة استراتيجية واحدة تؤثر إحداها على الأخرى صعوداً ونزولاً.

تحديد المصطلحات:

- التحولات الأمنية: يقصد به حجم التطورات الأمنية-السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مع بداية عام 2011. التي نتج عنها تحديات أمنية جديدة تخطت حدود المفهومة التقليدية للأمن القومي، والمحددة أساساً في بروز مصادر العطب الأمني من داخل البيئات المحلية للمجتمعات العربية بدل القادمة من البيئة الخارجية، بحيث أصبحت الدول العربية مهددة من داخلها بالتفكك الجغرافي والتمزق السوسولوجي وتنامي الصراعات متعددة الخواص عبر الحدود.⁽³⁾
- المنطقة العربية: مصطلح جغرافي-سياسي، يقصد به المنطقة الواقعة بين شمال إفريقيا وغرب آسيا والممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج

(3) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة (مناقشة النماذج النظرية)، مرجع سبق ذكره، ص 05.

العربي شرقا والتي تضم في عمومها جميع الدول الناطقة باللغة العربية والعضوة أساسا بجامعة الدول العربية.

- الأمن المجتمعي: يعد هذا المصطلح من أكثر المساهمات تميزا بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن التي يوظفها كل من "باري بوزان" و"أولي ويفز" في صياغة نظرية المركب الأمن الإقليمي. ويعرف الأمن المجتمعي أساسا به باختفاء كل مصادر التهديد والمخاوف الأمنية المادية والمعنوية والبيئية للفرد والمجتمع ككل، أما من ناحية الفواعل، تنخرط في قضايا الأمن المجتمعي مصفوفة متنوعة من الفواعل: الحكومات الوطنية، الطوائف المذهبية/الدينية/الاثنية، جماعات حقوق الإنسان. شكلت سلوكيات هذه الفوائد الأجندة لبحث الأمن المجتمعي.⁽⁴⁾

تقسيم الدراسة: اعتمدت الدراسة على التقييم التالي

- المحور الأول: واقع الأزمات الأمنية: "ليبيا، سورية، اليمن" المستوى المحلي (الدولة - المجتمع)
- المحور الثاني: واقع الأزمات الأمنية: "ليبيا، سورية، اليمن" المستوى الإقليمي (الأمن المجتمعي والتحليل الإقليمي)
- المحور الثالث: واقع الأزمات الأمنية "ليبيا، سورية، اليمن" المستوى الكوني (الأمن المجتمعي والأجندة الكونية)

(4) المرجع نفسه، ص 11.

المحور الأول: واقع الأزمات الأمنية: ((ليبيا، سورية، اليمن)) المستوى المحلي (الدولة – المجتمع).

مع عدم التقليل من أهمية الجدل الأكاديمي والسياسي حول مفهوم الحراك العربي والدول التي يشملها، وأنماط التغيير السياسي التي تندرج في إطاره فإن هذه الدراسة تركز على الدول التي مسها الحراك الشعبي وتحول فيها الحراك من الطابع السلمي إلى المسار العسكري العنيف، والتي هي (ليبيا، سورية، اليمن) فقد أكدت هذه التحولات التي عرفتها هذه الدول خلال عقد من الزمن، أنها تعاني من أزمات حادة متزامنة ومتراطة وهو ما جعل هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها تتسم بدرجة من الصعوبة والغموض والتعقيد.⁽⁵⁾

ومنه سنحاول في هذا المحور تناول واقع هذه الأزمات انطلاقا من العناصر الفرعية الممثلة في واقع العلاقات المدنية العسكرية، أزمة الدولة الوطنية، أزمة علاقة الدولة المجتمع.

أولا: واقع العلاقات المدنية العسكرية.

من المعروف أن المؤسسة العسكرية في الدول الثلاث أخذت مواقف متباينة تجاه أحداث الحراك والانتفاضات، وانطلاقا من واقع العلاقات المدنية العسكرية تبدو الحالة الليبية أكثر تعقيدا وغموضا، إذ تعرض الجيش الليبي للانقسام والتفكك مع اندلاع الحراك الشعبي ضد الزعيم القذافي، حيث أيدت بعض وحداته النظام، في حين انضمت الوحدات الأخرى لجهة الحراك، وبالتالي

(5) إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 173.

أصبحت عملية بناء الجيش وإصلاح القطاع الأمني بصفة عامة، واحد من أبرز أولويات المرحلة الانتقالية.⁽⁶⁾

أما بالنسبة للحالة السورية فإن ملف العلاقات المدنية العسكرية قد مر بمراحل عدة؛ إذ استهلت بمرحلة الانتفاضة الشعبية وتعامل الجيش بقسوة لوأدها، ثم مرحلة المجابهة والتمرد المسلح، وأخيرا الحرب الأهلية⁽⁷⁾. وفي كل مرحلة كان الجيش يفقد المزيد من الهيمنة والاحتكار لوسائل وأساليب العنف. كما اتضح من خلال مسار الحرب الأهلية في سورية أن الجيش ظل مواليا للنظام، إلا في حالات قليلة من الانشقاقات الفردية، إذ لم تحدث انشقاقات لوحدة عسكرية بأكملها.⁽⁸⁾

أما فيما يخص الحالة اليمنية فإن أوضاع الجيش سيئة ومتدهورة إلى حد كبير، التحدي الأبرز الذي يواجهه يتمثل في بناء جيش وطني على أسس مهنية واحترافية يكون بعيدا عن التسييس حيث أن الجيش الذي أسسه "علي عبد الله صالح" قام على أسس ولاءات عائلية وقبلية جهوية. كان من نتائجه حدوث حالة الانقسام داخل المؤسسة العسكرية مع تزايد حدة الحراك والاحتجاجات الشعبية في شوارع ومحافظات اليمن، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية تتسم

(6) المرجع نفسه، ص200.

(7) Lars Cromer-Larsen and Bertel Hevrlim, "Syria: civil-military relation during war". Contemporary conflicts, vol 2, n01 (2014), p.4

(8) Marina Caluli, "societal fragmentation and military systems in the Arab world: syria's civil-military relation in the wake of the Arab uprising of 2011" rivista italiana di politica pubblica; (April 2013), pp101-103.

بالفوضى واللاأمن نتيجة عجز الجيش ومصالح الأمن على أخذ بزمام الأمور واحتواء حالات النظام واللاأمن.⁽⁹⁾

مما سبق ذكره، اتضح أن ملف العلاقات المدنية العسكرية في دول الثلاث يشهد حالة اللاتكافؤ واللاتوازن بين القطاع العسكري والقطاع المدني. هذا راجع إلى طغيان الجانب العسكري على الجانب المؤسسي المدني في عموم الدول العربية وبالأخص حالات محل الدراسة، وهذا ما تجلى في حالات الانقسام في الجيش (الحالة الليبية، اليمنية)، وحالة طائفية الجيش مع الحالة (السورية).

وتعود سببية هذه الحالة إلى خصوصية النظم العربية المغلقة المبنية على النمط العسكري - الأمني ذو الطبيعة التسلطية الاستبدادية مما أحدث قطيعة وفجوة بين الدولة والمجتمع تراكمت آثارها مع الزمن. كان من أبرز تداعياتها انفجار الوضع الأمني في هذه الدول، أصبح معه مستقبل الدولة في حد ذاته بين التفكك والشل.

ثانياً: أزمة بناء الدولة الوطنية مخاطر التفكك والشل.

تواجه الأنظمة في الحالات الثلاث معضلة بناء الدولة الوطنية وهي معضلة قديمة كرسها طبيعة الأنظمة في الدول الثلاث عبر عقود من الزمن من التسلط والاستبداد والفساد.

ففي الحالة الليبية، بدأت مؤسسات الدولة الهشة أصلاً في التفكك والتداعي خلال فترة الحرب بين قوى الثورة والقوات الموالية للقذافي، فعقب الإطاحة بنظام القذافي تمدد نفوذ بعض التكوينات القبلية، كما وقعت أجزاء من

(9) إبراهيم نصر الدين وآخرون. حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، مرجع سبق ذكره، ص199.

الدولة في قبضة كتائب وميليشيات مسلحة رفضت تسليم أسلحتها بعد انتهاء الحرب، وأصبحت في كثير من الأحيان في وضع أقوى من الدولة من الناحية العملية، حيث عجزت السلطات الانتقالية عن بسط سيطرتها على إقليم الدولة وبخاصة في ظل ضعف جيش الوليد وقوات الأمن.⁽¹⁰⁾

أما بالنسبة للحالة السورية، فقد أدت التطورات إلى بروز وتعدد الفواعل تحت -الوطنية التي أصبحت توازي وتنافس وتهدد بقاء الدولة السورية في حد ذاتها. إذ تعددت الفواعل المشكلة للمشهد السوري، بتعدد فسيفساء تكوينات المجتمع السوري، حيث أصبحت معه سورية فضاء للتكوينات السياسية المتعددة، يؤسس كل تكوين لهويته ورمزيته وشرعيته ونفوذه الجغرافي الخاص به خارج نطاق سيطرة الدولة السورية، التي أصبحت نفسها كيان مستقل ضمن هذا الفضاء السياسي المتعدد.

أما بخصوص الحالة اليمنية فمعروف أن حالة الضعف والهشاشة ليست مستجدة على صورة المشهد اليمني، حيث أنها وثيقة الصلة بظروف نشأتها وطبيعة مجتمعها وما يتضمنه من تكوينات اجتماعية، ونمط العلاقة فيما بينها. وعلى خلفية ذلك، لم تكن الدولة اليمنية في يوم من الأيام قادرة على بسط سلطتها على كامل إقليمها. ومن هنا برز دور الكثير من التكوينات القبلية في مناطقها التي راحت تتصرف بدرجة كبيرة من الاستقلال عن مؤسسات الدولة، كما أن تأثيراتها امتدت إلى أجهزة الدولة ذاتها، وبخاصة في ظل سعي نظام "علي عبد الله صالح"

(10) المرجع نفسه، ص200.

على اللعب على التوازنات القبلية من خلال كسب رضا وتأيد بعض القبائل على حساب قبائل أخرى.⁽¹¹⁾

انتهاءً لهذه الجزئية فإن وضع الدولة في الحالات الثلاث أصبح مهدداً بفعل مقوضات الأمن المجتمعي (حالة الفوضى واللامن)، بفعل الدولة ذاتها، ومن رد فعل فواعل الأمن المجتمعي الأفراد والجماعات عكسياً. مما أفرز صراعاً بين منطق الدولة ومنطق المجتمع التي ثم ظهرت في حالة أزمة علاقة الدولة - المجتمع.

ثالثاً: أزمة علاقة الدولة المجتمع.

إذ تطرح إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي⁽¹²⁾ عامة وفي دول محل الدراسة على الخصوص، بحالة اغتراب⁽¹³⁾ الدولة عن المجتمع.

ففي الحالة الليبية، تشكل القبلية والجهوية عاملاً في مرحلة نظام القذافي وما بعده، حيث أظهرت تطورات المشهد الليبي، أنها لعبت دوراً بارزاً ومؤثراً، ليس فقط في سياق الصراع السياسي، بل كذلك في مستقبل الدولة كوحدة سياسية فبينما سعى القذافي إلى إجهاد الحراك ببث الفرقة والصراعات القبلية والجهوية فإن المجلس الانتقالي استخدم القبلية لحشد التأييد.⁽¹⁴⁾

أما بالنسبة للحالة السورية، فقد عرف المجتمع السوري نمواً كمياً ونوعياً خلال النصف الثاني من القرن الماضي حيث تقدمت أطره وتغيرت البنى

(11) المرجع نفسه، ص 206.

(12) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي، منسق الدراسة ومحرر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 30.

(13) حالة يشعر فيها الفرد بتلاشي وموت القيم الرمزية للدولة في ذاته تتجسد في حالات اللامن المؤدي إلى ظاهرة العنف، أو البحث عن فضاءات أخرى تعطي المعنى الرمزي للذات، وقياساً لعلاقة الدولة بالمجتمع.

(14) أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وأفاقه مركز الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 151.

(السوسيو-ثقافية) في تفاعلاته ووظائفه. أما في الجانب الآخر بقيت بنى النظام حبيسة الأطر القديمة ذات الطبيعة الشمولية، البوليسية، المغلقة. بل زاد هذا التغيير الاجتماعي مزيدا من الانغلاق على ذاته، اعتمادا على الآلة القسرية القمعية للاحتواء وضبط هذا التحول المجتمعي. انطلاقا من تصور طائفي يرى في الغالبية السنية بديله الوحيد ومصدر التهديد المحتمل على أركان بنية النظام⁽¹⁵⁾. لذا وجب تحييدها واحتوائها أمنيا لضمان ديمومة واستمرارية بنية النظام.

أما فيما يخص الحالة اليمنية، إذ ما زال هذا البلد يعاني من أزمة سياسية ومجتمعية شاملة ومركبة، على مستوى النظام السياسي من جهة، وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة، فالأزمات التي تصاب بها النظم السياسية، هي في الغالب متجسدة ظاهريا في النظام السياسي اليمني، بدءا بأزمة التغلغل (عدم التكامل الإقليمي)، وأزمة التوزيع، وأزمة التكامل الوطني (أزمة الهوية)، وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة، انتهاء بتدني أداء القدرات الخمس للسلطة المركزية في إطار النظام، كالقدرات الاستخراجية، التنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية⁽¹⁶⁾.

تعقبا على ما سبق، تظهر علاقات الدولة والمجتمع في الحالات الثلاث (الليبية، السورية، اليمنية)، أنها إنتاج علاقات اللاتكافؤ واللاتوازن تتأسس وتميل فيها الكفة لصالح الدولة، من خلال آليات الاختراق، والإدماج، والاحتواء لمختلف

(15) المرجع نفسه، ص 168.

(16) إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الإصعاص: من تغيير النظم إلى تفكك الدول، تحرير الدراسة على الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص 165.

الأطر أو التكوينات الاجتماعية في بنية النظام والسلطة القائمة، وفق مخرجات الزمرة الحاكمة، "التحالف الفائق ونظام الغنائم"⁽¹⁷⁾.

وانتهاء لهذا المحور، أدت هذه المتغيرات السالفة الذكر في زيادة شدة هذه التفاعلات على واقع الساحة المحلية للدول محل الدراسة، وتصبح معه البيئة المحلية لهذه الدول ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية ضمن "نظرية رقعة الشطرنج الكبرى".

المحور الثاني: واقع الأزمات الأمنية "ليبيا، سورية، اليمن" المستوى الإقليمي (الأمن المجتمعي والتحليل الإقليمي).

طور المنظور التكويني أرضية النظرية حول الأمن المجتمعي كأساس لانبثاق النزعة الإقليمية في السياسة الخارجية للدول، على افتراض أن هذا النوع من الأمن لا يمكن أن يخدم بطريقة جيدة ومناسبة على المستوى الوطني وحده، وإنما عبر الجسور الإقليمية الممتدة من المستوى المحلي للوحدات الفرعية للدولة إلى المستوى الإقليمي في الوحدات الإقليمية فوق القومية. لقد طُرِحَ هذا المفهوم في سياق توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات متعددة بشكل يجعله أكثر تجاوبا مع التحديات الأمنية التي تواجه الوحدات السياسية في منطقة معينة.⁽¹⁸⁾

(17) التحالف الفائز winning coalition أو ما يعرف بنظام الغنائم spoil system يتشكل هذا التحالف الفائز في الدول العربية من النوادي السياسية المغلقة التي تتأسس في معظم الحالات على الروابط النفعية أو الوشائعية. وتكون مسنودة عادة من قبل اختصاصي العنف ومؤيديهم من السلطة المدنية في إستراتيجية ابتزاز الحماية بهدف السيطرة التامة على مناحي وتشكيلات بنية المجتمع، عن المرجع سيد أحمد قوجيلي، نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن جذور الدولة الحامية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 150، بيروت، لبنان، 2015، ص 9-22.

(18) عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 320.

انطلاقاً من منطق المنافسة الأمنية الإقليمية التي تجري في عمق المنطقة العربية، تحولت معه البيئة المحلية لهذه الوحدات الوطنية إلى رقعة شطرنج بحسب تعبير الاستراتيجي الأمريكي "زينغو بريجنسكي"⁽¹⁹⁾، وساحة للتنافس والصراع في إطار ما اصطلح عليه في مبادئ علم الاستراتيجية العسكري بمصطلح "الحروب بالوكالة"⁽²⁰⁾.

أما من حيث التقسيم، فقد تم تناول أزمات كلٍّ على حدى بدءاً بالأزمة الليبية، مروراً بالأزمة السورية، انتهاءً بالأزمة اليمنية في إطار مستوى التحليل الإقليمي.

أولاً: الأزمة الليبية.

نستهل هذا المحور من التحليل بحديثات الأزمة الليبية، حيث تشهد ليبيا منذ عقد من الزمن (زوال نظام القذافي)، على واقع انقسام سياسي وفوضى أمنية تداعت معه أركان الدولة.⁽²¹⁾ فُتِّحَ معه المجال أمام القوى الإقليمية للدخول في مسار الأزمة مما أعطى لها بعداً إقليمياً. إذ انعكس آثار الانقسام على الواقع الليبي، من خلال تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية؛ تحولت معه ليبيا إلى أشبه

(19) من مواليد 28 مارس 1928 بولندي الأصل، مفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي في فترة إدارة الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" 1977-1981 كما عمل مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. ومؤلف الكتاب الشهير تحت عنوان "رقعة الشطرنج الكبرى"، الذي طرح فيه صياغة إستراتيجية جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص. وركز فيه على ضرورة ألا يظهر أي منافس أوروبي أو آسيوي يمكنه الهيمنة على أوراسيا وبالتالي تحدي التفوق العالمي للولايات المتحدة

(20) هي الحرب القائمة على تحالف أحد طرفي الحرب مع بعض القوى الكبرى، ضد الطرف الآخر، حيث أن الحرب بالوكالة لا تعتبر حرب مستقلة للحرب الفعلية القائمة بين كل الأطراف، إذ يعتبر هذا المصطلح فرع ثانوي من الحرب القائمة. والتي في الغالب القائمة على وسائل الحرب الناعمة.

(21) محمد السببالي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، تاريخ النشر: جويلية 2017،

تاريخ آخر زيارة 05 نوفمبر 2021، متوفر على الرابط: <https://KFcris.com>

بحالة "دولة فاشلة"⁽²²⁾. أبوابها مفتوحة على جميع القوى الخارجية المتطلعة للقيام بدور إقليمي يضعها ضمن المشهد الليبي أو الاستفادة من موقعها الاستراتيجي في سياق التفاعلات الاستراتيجية⁽²³⁾. كان من تداعيات هذا الأمر أصبحت ليبيا بؤرة للتوتر ومنطقة أزمات تتزايد مخاطرها وتهديداتها الأمنية إلى دول الجوار الجغرافي وصولاً إلى الضفة الجنوبية للمتوسط.

نظرياً، تكون الدولة الضعيفة أو التي تعاني انقسامات إثنية/دينية/سياسية حادة فضاء للتنافس بين القوى الخارجية، وعلى الخصوص القوى المشكلة للجوار الجغرافي لها. مما يجعل مقوم السيادة عندها أقل سمكا وأكثر عرضة للعطب وللتفاعلات الإقليمية وتحت الوطنية. وبشكل عام تكون بينتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقراراً.⁽²⁴⁾

على افتراض أن المستوى الإقليمي للأمن يفرض نفسه على الوحدات الإقليمية بسبب التأثير المتزايد لديناميكيات الأمنية عليها، حتى ولو كان مصدر التهديد متدفقا من دولة واحدة. وحال الأزمة في ليبيا ليس مشكلة وطنية فحسب وإنما هو معضلة إقليمية تمتد آثارها عبر الساحل الصحراوي.⁽²⁵⁾

(22) تتميز الدولة الفاشلة بعدم توفر سيادة حقيقية على إقليمها وبغياب سيطرة فيزيقية وعدم حضور إداري

وتلاشي ولاء الجماعات الاجتماعية والأفراد من سكان الدولة المفترضين.

(23) محمد السببالي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مرجع سبق ذكره.

(24) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 294.

(25) المرجع نفسه، ص 316.

حيث تشتق الترابطات الأمنية في هذه الحالة من تأثير الديناميكيات الأمنية عبر الإقليمية التي تخترق الحدود بكثافة وفعالية شديدة، ومن ثم التفاعل الأمني سيأخذ بعدا إقليميا بامتياز.⁽²⁶⁾

وبالنظر إلى حال الأزمة الليبية نجدها قد تميزت عن غيرها من الأزمات بتعدد تدخل الفواعل الإقليمية والدولية في المشهد الليبي. نتيجة تصادم وتقاطع المنافع الاستراتيجية لجميع الأطراف على كافة المستويات. مما أدى إلى عمق الأزمة محليا "ألا أمن المجتمعي"، صعودا إقليميا تأثيرا (الدخول في مسار الأزمة) (التداعيات على الجوار الجغرافي).

ثانيا: الأزمة السورية.

انفجرت الأزمة السورية على إثر الانتفاضة الشعبية ضد النظام السوري التي تحولت فيها الاحتجاجات من الطابع السلمي إلى الطابع العنيف المسلح امتدت آثارها إقليميا بين الأطراف التعديلية للوضع مقابل الأطراف بقاء الوضع الراهن.

فعلى المستوى الإقليمي، القوى المشكلة لبقاء الوضع الراهن هي إيران العراق وأطراف داخل الحكومة اللبنانية، وقوى تغيير الوضع الراهن، مصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، تركيا إضافة إلى الأردن. تصادم إرادة جميع القوى والأطراف هو ما ساهم في شدة الأزمة أو تحولها إلى منطقة حرب أهلية أكثر عنفا وأطول أمدا طالما استمرت الأطراف متصلة في مواقفها وتعزز أجنحتها وأذرعها

karl w.deutch, the analysis of international relation, 35 dedition (45Aiprentice-hall (26) international editions 1988) pp 270-273.

ميدانيا على الأرض السورية عسكريا، وفي المنابر الإعلامية والدولية سياسيا ودبلوماسيا.⁽²⁷⁾

على الرغم من تباين دوافع وأسباب مواقف جميع الأطراف نحو مسار الحرب الأهلية في سورية، إلا أن القاسم المشترك بينهم كان حول هدف واحد هو تغيير رقم المعادلة الاستراتيجية في المنطقة أو الإبقاء على الوضع الراهن. حيث شكل الاصطفاف الطائفي والانقسام المذهبي السمة البارزة في البنية الشرق الأوسطية، في سرعة وشدة أقلمة الأزمة، انطلاقا من كون النظام السوري يشكل نقطة ارتكاز وجدار صد منيع لإيران ومن وراءها أجنحتها وحلفاؤها في المنطقة تحت غطاء ومفهوم "ولاية الفقيه".⁽²⁸⁾

إذ تشتق حدة الأزمة الأمنية من التورط الجماعي للأفراد الاثنية أو المذهب الديني في النزاع طوعا أو كرها بحكم خاصية الانتماء... انتهاء إلى تحول النزاع الأهلي إلى صبغة إقليمية من خلال تصاعد المخاوف الأمنية لدى الأطراف الإقليمية حول إمكانية امتداد النزاع إليها أو يتقلص نفوذها إذا تخلت عن الطائفة أو المذهب الذي تقف إلى جانبه.⁽²⁹⁾

(27) عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص ص 96-97.

(28) الولي الفقيه أو المرشد الأعلى لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أتى بها الإمام آية الله الخميني. وهي "ولاية الفقيه" وقد نشأت نظرية "ولاية الفقيه" على يد الشيخ أحمد النراقي، مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979. شكلت النظرية تطورا كبيرا في نظام المرجعية الدينية، وتقوم النظرية على النيابة العامة لفقيه عن المهدي المنتظر الذي من أبرز الأصول العقدية عند الشيعة الاثنا عشرية.

(29) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة (مناقشة النماذج النظرية)، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ومع هذا تشكلت معالم صورة والمشهد السوري، من تصادم بين القوى التعديلية والمحافظلة على الوضع الراهن، انطلاقاً من منافسة أمنية إقليمية في المنطقة سيمتد مسارها الصعودي إلى المستوى الكوني.

ثالثاً: الأزمة اليمنية.

اعتمد "علي عبد الله صالح" في سبيل بقائه في السلطة على شبكة الزبائنية وإرضاء مصالح قبلية وجهوية، فإن هذه السياسة استهدفت الزعماء والنخب. إذ أنها تركت قطاعات واسعة من المجتمع معزولة عن المشاركة والتواصل مع الحكومة⁽³⁰⁾، وساهم هذا الشعور في إذكاء الانتفاضة التي انطلقت عام 2011. ومع هذا التصاعد واستمرار وتيرة الاحتجاج والعنف، توسطت دول الخليج في سبيل إيجاد حل للأزمة.⁽³¹⁾

كان من نتائجها الاتفاق على المبادرة الخليجية التي نصت على استقالة الرئيس صالح، مع إعطاء ضمانات بعدم الملاحقة القضائية، على أن يتولى السلطة نائبه "عبد ربه هادي منصور". كما نصت على تكوين حكومة وفاق وطني مناصفة بين الحكومة والمعارضة وكتابة دستور جديد في فبراير 2012 انتخب هادي رئيساً للجمهورية.⁽³²⁾

فبحكم الموقع الجغرافي لليمن في قلب الجزيرة وطبيعة نظامه الجمهوري الوحيد هناك، فإن أي انفلات للوضع الأمني سيلقي بظلاله على دول الجوار

Sani Krone Feld and yoelguzansky, "4eme a mirror to the future of the Arab spring" military and strategie appains, vol 6, n 3 (Decembre, 2014), p80.

(31) أحمد دلال وآخرون، الثورات العربية عسر التحول الديمقراطي، اعداد وتنسيق محمد جمال باروت، سلسلة (تحليل سياسات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة البيانات، الدوحة، قطر، 2018، ص598.

(32) المرجع نفسه، ص598.

الجغرافي، وهذا ما عكسته خلفيات المبادرة الخليجية بصورها المتعددة التي حظيت بدعم دولي⁽³³⁾ من خلال القرار رقم (2014)⁽³⁴⁾ الصادر عن مجلس الأمن. حيث يعمل مبدأ التخومية على إنتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود على افتراض أن التقارب الجغرافي يعني في الجوهر الاستراتيجي التأثير والتأثر المتبادل بمنطق مفهوم الأمنية... انطلاقاً من كون وجود مجموعة من الأطراف المتقاربة جغرافياً يشكل مفهوم المركب الأمني الإقليمي.⁽³⁵⁾ والخليج العربي كمركب فرعي للمركب الأمني الإقليمي الشرق الأوسطي.

فضلاً على هذا لعب المتغير الطائفي، المذهبي في الأزمة اليمنية دوره في أقلمة الأزمة وخروجها من النطاق المحلي، من خلال العنصر المذهبي والطائفي يتزعمه محورين، المحور السني (تتزعمه السعودية) ومحور الهلال الشيعي تتزعمه (إيران الخميني) الذي بات هذا الأخير متقدماً في كل مناطق الفراغ الاستراتيجية العربية.

المحور الثالث: واقع الأزمات الأمنية

يتحدد المستوى الكوني من منظور نظرية مركب الأمن الإقليمي في حالة اختراق القوى العظمى لمركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط على الخصوص والمنطقة العربية على العموم وهي الحالة الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية

(33) أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، مرجع سبق ذكره، ص133.

(34) قرار مجلس الأمن تحت رقم (2014)، المعتمد بالإجماع بتاريخ 2011/10/21، حيث أعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الوضع في اليمن، حيث دعى إلى وضع حد للعنف، من خلال دعوة الرئيس علي عبد الله صالح إلى قبول خطة السلام التي تمت بواسطة مجلس التعاون الخليجي لنقل منظم للسلطة، كما دعى إلى فتح تحقيق مستقل في أعمال العنف والقمع ضد المحتجين السلميين.

(35) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، مرجع سبق ذكره، ص299.

مخلفة وراءها نزاعات إقليمية وتصاعد مشاعر الكراهية للآخر والإرهاب العابر للقارات بلغ ذروته مع هجمات 9/11.⁽³⁶⁾ ومنه سنحاول في هذا المحور تناول الأزمات الأمنية سالفه الذكر في إطارها الدولي، انطلاقاً من مستوى التحليل الكوني.

أولاً: الأزمة الليبية.

تخضع السياسات الغربية والروسية المتعلقة بالملف الليبي لاعتبارات عدة، أهمها ملف الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، النفط. وتختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى. فمثلاً جاء الموقف الروسي بشأن الأزمة الليبية متفتح على جميع أطراف النزاع، وهذا من خلال إعلان موسكو اعترافها بحكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"، المدعومة بالشرعية الدولية ومن جانب آخر اتجهت روسيا إلى تقديم الدعم العسكري للجنرال المتقاعد "خليفة حفتر"⁽³⁷⁾.

ويفهم في هذا السياق، أن مضمون الموقف الروسي من الأزمة نابع من أهداف وغايات جيواستراتيجية، يتقدمهم تعزيز موقعها في الحوض المتوسط (الضفة الجنوبية لأوروبا)، وثانها ضمان حصتها من المكاسب الاقتصادية والعسكرية (النفط، سوق الأسلحة) في ليبيا. ومع الضبابية التي تتغشى المشهد الليبي وكثرة الفاعلين الإقليميين والدوليين. وعليه جاء موقفها منفتحاً وموازناً ومزدوجاً في نفس الوقت مع جميع أطراف الأزمة.

أما بخصوص الموقف الأميركي، فقد كانت الاعتبارات التي يخضع لها في هذا الشأن على علاقة مباشرة بمكافحة الإرهاب، ومواجهة تمدد (داعش)،

(36) عامر مصباح التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

(37) محمد السبيطالي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

القاعدة) في ليبيا، وما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها من جهة، ولحلفائها في المنطقة من جهة أخرى. ولكن بعد التقارب الواضح الذي حدث بين روسيا وخليفة حفتر، ودخول روسيا على خط الأزمة من خلال دعم عملية الكرامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، برزت لدى الغرب عموما هواجس بخصوص تنامي النفوذ الروسي في الضفة الجنوبية للمتوسط عبر بوابة الشرق الليبي.⁽³⁸⁾

أما فيما يخص الجانب الأوروبي، فنجد أكثر الدول المعنية بالملف الليبي فرنسا وإيطاليا، وهذا بحكم الموقع الجغرافي لليبيا المحاذي للضفة الجنوبية للمتوسط، وعليه جاء الموقف الأوروبي على العموم سياسيا ودبلوماسيا، وهذا من خلال العمل على إيجاد تسوية سياسية تقودها حكومة الوفاق الوطني⁽³⁹⁾ لا تقصي أي طرف وعلى الأخص "خليفة حفتر"، وهذا ما تجلى بالدعم والتأييد التام لمخرجات "اتفاق صخيرات"⁽⁴⁰⁾.

عموما يمكن القول، أن السياسة الأوروبية في ليبيا كما في منطقة الجوار الجغرافي، خاضعة لهواجس ومخاوف من تمدد نفوذ (الخطر الأخضر) أن الأصولية الإسلامية، وقضية اللاجئين والهجرة غير الشرعية نحو الضفة الجنوبية للمتوسط التي أضحت تشكل تهديدا أمنيا جديا على دول الاتحاد الأوروبي ككل.

(38) المرجع نفسه، ص 34.

(39) المرجع نفسه، ص ص 36-37.

(40) تم تنظيم أول لقاء بين الفرقاء الليبيين في مدينة الصخيرات المغربية برعاية الملك المغربي وتحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، وقد امتدت مفاوضات الصخيرات لخمس جولات بين الأطراف المتنازعة وقد أفرزت هذه الجولات اتفاقا شكّلت على إثره حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، والتي حظيت بتأييد المجتمع الدولي والتي من هذا الاتفاق الممثل الشرعي للدولة الليبية.

ثانيا: الأزمة السورية.

كونيا وجد الخلاف الشديد حول الحرب الأهلية في سورية التي نتجت على إثر انتفاضة مارس 2011، إذ اصطفت في مجلس الأمن كل من الصين وروسيا إلى جانب النظام السوري في مقابل الاصطفاف الغربي وراء المعارضة المسلحة انطلاقا من الأراضي التركية وبدعم من دول عربية (دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائهم)⁽⁴¹⁾.

وكان أهم فاعل كوني لعب دورا كبيرا في هذه الأزمة هو الفاعل الروسي الذي قارب الأزمة من منظور جيواستراتيجي بحث إذ ترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكان لتعظيم مكاسبها وتعزيز أمنها القومي الاستراتيجي، حيث تعد سورية من المناطق ذات الأهمية الجيواستراتيجية لها، فهي بمثابة موطن قدم لها في المياه الدافئة يتيح لها منفذ لأسطولها البحري في البحر الأسود في قاعدة "سيفاستوبول" إلى البحر المتوسط.⁽⁴²⁾

حيث وفقت روسيا كفاعل كوني متميز عن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الأزمة السورية، برفض أي تدخل دولي في الأزمة عبر آلية نقض الفيتو في مجلس الأمن فضلا على الدعم العسكري للنظام السوري في مواجهة جماعات المعارضة المسلحة المدعومة من طرف الفاعل الأمريكي وحلفاؤها في المنطقة.

(41) عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص303.

(42) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية الثورات العربية، تاريخ النشر 24 أبريل 2012، تاريخ آخر زيارة 17 ديسمبر 2021، متوفرة على الرابط:

<https://www.dohainstitute.org>

فمن أهم المواقف حول هذه الأزمة هو الاعتراض الروسي على إحالة الملف السوري على محكمة الجنايات الدولية.⁽⁴³⁾

ومع حلول عام 2013 كانت الأزمة السورية قد تخطت بشكل ملحوظ على المستوى الوطني والإقليمي واستقرت في المستوى الكوني عندما أصبحت روسيا والولايات المتحدة تتفاوضان وتتفقان أمنياً من أجل جلب المعارضة أو الحكومة السورية إلى طاولة المفاوضات والمؤتمرات⁽⁴⁴⁾ (مؤتمر جنيف 1-2 ، اجتماعات استانة، مؤتمر الحوار الوطني سوتشي) لحل الأزمة ووقف الحرب الأهلية في سورية.⁽⁴⁵⁾

وضمن هذا الواقع أصبحت الأزمة السورية تشكل منطق تصادم، واشتباك إقليمي بين المحور الخليجي (قوى التغيير والتعديل)، ومحور إيران (المحافظة على الوضع القائم). صعوداً كونياً بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، ضمن منافسة إقليمية كونية (الليبرالية العالمية) بهدف كسب الرهان على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، الذي سيشكل أهمية كبرى في المنظور الفكري الاستراتيجي العالمي.

ثالثاً: الأزمة اليمنية.

بدءاً، يأخذ اليمن أهميته الجيوبوليتيكية، من خلال الموقع الاستراتيجي الهام لليمن، المطل على أهم الممرات الملاحة البحرية (مضيق باب المندب،

(43) عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 304-305.

(44) هدفت جميع هذه المؤتمرات والاجتماعات إلى جمع ممثلي النظام السوري والمعارضة السورية بغرض وقف الحرب وتحديد مسار الانتقال السلمي لحين التوصل إلى تسوية سياسية نهائية للأزمة.

(45) عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

البحر الأحمر، المحيط الهندي). إضافة إلى جواره لمنطقة القرن الإفريقي، المنطقة ذات البعد الاستراتيجي العالمي الهام.

كونيا، ارتبط مسار الأزمة في اليمن بالطرف الأمريكي نظرا للتحالف الذي كان قائما بين نظام علي عبد الله صالح والإدارة الأمريكية، المتعلق بالخصوص بالتعاون العسكري الاستخباراتي حول ظاهرة الإرهاب الدولي وعلى رأسها فروع القاعدة في اليمن.

أما فيما يتعلق بحيثيات الأزمة فقد تباينت سياسة الإدارة الأمريكية في هذا الشأن بين عهدتين، عهدة إدارة الرئيس باراك أوباما، التي تعاملت السياسة الخارجية الأمريكية بمنطق سياسي دبلوماسي منفتح ومتناغم مع جميع الأطراف الذي أخذت معالمه تتضح من خلال دعم إدارة أوباما لمسار العملية الانتقالية في اليمن، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في مارس 2014 أن إجمالي المساعدات المقدمة لليمن قد تجاوزت 360 مليون دولار⁽⁴⁶⁾. كما حاولت إدارة أوباما الإبقاء على جماعة الحوثيين ضمن المشهد السياسي اليمني وهذا من خلال ما صرح به السفير الأمريكي آنذاك "فاير ستاين" الذي جاء ما فيه: "إن جماعة الحوثيين فصيلة سياسي يمني لا بد له من المشاركة في الحياة السياسية كأبي تيار سياسي آخر"⁽⁴⁷⁾.

(46) شيماء حسن، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن مجلة المستقبل العربي، الدراسات السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 40، 2018 متوفر على الرابط

<https://search.emarefa.net/detail/Bim-819721>

(47) شيماء حسن علي عبد الرحيم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهد أوباما وترامب دراسة مقارنة تاريخ النشر 7 جوان 2019 تاريخ آخر زيارة 17 ديسمبر 2022م متوفر على الرابط

<https://bit.ly/2bqZc2n>

ويعود تفسير أو مضمون هذا السلوك الأمريكي الناعم بمنطق التنازلات التي قدمتها إدارة أوباما لطهران واسترضائها وتحفيزها قدما في استكمال مسار التوقيع على الاتفاق النووي مع ماي 2015.⁽⁴⁸⁾ ومن جهة أخرى محاولة إدارة أوباما تحقيق إنجاز سياسي خارجي قبيل انتهاء ولاية عهدة باراك أوباما مع نهاية عام 2016.

ولكن مع التغيير الذي حصل في الإدارة الأمريكية وهذا بوصول "دونالد ترامب" لسدة الحكم مع مطلع عام 2017 تغيرت معه معالم السياسة الخارجية الأمريكية التي أصبحت أكثر دعما للتحالف العربي في حربه ضد متمردي الحوثى، وأكثر تشددا وتصلبا مع تداعيات الملف النووي الإيراني.

وتعقيبا على ما سبق ذكره، تشابكت وتفاعلت أحداث البيئة المحلية في اليمن ممثلة في (حركة الحوثى) ضمن المستوى الكوني الولايات المتحدة لتفرز مخرجات سياسية أمنية جديدة على المستوى الإقليمي (الاتفاق النووي بين إيران والأطراف 5 + 1) لكن مع تغير المعادلة على مستوى الإدارة الأمريكية، بمجيء "دونالد ترامب" إلى الحكم لتعطي مخرجات سياسية وأمنية مغايرة متمثلة في التصلب والتشدد مع حركة الحوثى ومن ورائه الملف النووي الإيراني.

وفيهم من هذا السياق الأنف الذكر، أن المستوى الإقليمي هو المسبب للديناميكيات الأمنية، لكن في نفس الوقت يعمل المستوى الكوني على تصعيدها وزيادة توتر شدتها، ويجعلها أكثر تأثيرا ومسؤولية على إحداث التغيرات الجوهرية والراديكالية في المنطقة على العموم.⁽⁴⁹⁾

(48) ميروك الساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، تاريخ النشر ديسمبر 2020، تاريخ آخر

زيارة 11 جانفي 2022 متوفر على الرابط: <https://dergipok.org.25>

(49) عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

الخاتمة:

انتهاءً لهذه الدراسة نخلص أن واقع حال أزمات الدول الثلاث نتج عن تشابك وترابط تفاعلات مستويات التحليل الثلاث، تأثراً وتأثيراً، فعلى المستوى المحلي، بدءاً بحال واقع العلاقات المدنية العسكرية نجده قد ارتكز على الأسس اللأمنية واللاحترافية. تكرر الجهوية والقبلية والطائفية والزنونية للزمرة الحاكمة، مما كان له انعكاس سلبي على المجتمع والدولة ككل. هذا ومن خلال حالة الانقسام المؤسسة العسكرية في الحالة (الليبية اليمنية) أو حالة منطوق المؤسسة العسكرية أو عقيدة الجيش هو منطوق طائفية الدولة (الحالة السورية). ارتدت تداعيات هذا العامل على واقع وشكل الدولة التي أصبحت فاقدة للسيطرة على إقليمها، مكرسة معها (أزمة التغلغل)، بالموازاة لذلك مع بروز لفاعول المنافسة لشرعية السلطة في امتلاك واحتكار وسائل وأساليب العنف والإكراه المادي الشرعي أفقد وقلص من قيمته وجوهر الدولة في حد ذاتها كل هذا كان تحصيل حاصل لعلاقات الدولة بالمجتمع التي بنيت على أساس إستقواء الدولة على المجتمع مكرسة لمنطوق الدولة قبل كل شيء، مهمشة لطبيعة المجتمع ودوره في تحقيق الأمن المجتمعي. انطلاقاً من مقارنة واقعية تنظر لمفهوم أمن الدولة هو أمن المجتمع.

أما من حيث واقع الأزمات الأمنية للدول الثلاث على المستوى الإقليمي والكوني فمن جهة العلاقة والقاسم المشترك، نجد أن واقع الأزمة في الحالة (السورية، اليمنية)، لها روابط مشتركة ممثلة في العنصر المذهبي الطائفي

(الشيعة السنة)، طبيعة الصراع وجودي ذو بعد إقليمي (السعودية، إيران) ارتباط الأزمة بمتغير المعادلات الاستراتيجية الكبرى على المستوى الكوني (الولايات المتحدة، روسيا) بمعنى أن نتاج الأزمة بمنطق نموذج إستراتيجية الألعاب هو صفري الربح لطرف والخسارة للطرف الآخر.

أما بخصوص الأزمة الليبية، فتتميز بغياب معطى العنصر المذهبي، الطائفي، طبيعة الصراع ذو بعد اقتصادي، مصلحة، إستراتيجي فضلا على كون طبيعة الأزمة لا تمثل منطق الصراع الوجودي لأي طرف من أطراف الأزمة، بمعنى أن تداعياتها لا تشكل تغيير جوهري في صلب المعادلات الاستراتيجية الكبرى. أما من حيث نتائجها فهو غير صفري، مما يجعلها مفتوحة على اعتبارات، واحتمالات التوافق، والمساومة والتفاوض.

بخصوص مستويات التحليل (محلي، إقليمي، كوني)، فإن الباحثون في الدراسات الأمنية قد تباينت آراؤهم حول أولوية أحدها على الآخر. إلا أن أغلب الرؤى والاتجاهات في تحليل العلاقات الدولية قد ركزت بشكل كبير على المستوى الثالث التحليل الكوني باعتباره المنتج لكل المخرجات الأمنية للمستويات الأخرى ويؤثر بشكل ملحوظ في اتجاهات الأحداث وتشابكها المعقدة وكذا ترتيب أولوية أجندة السياسة الدولية الواحدة على الأخرى.

نتائج الدراسة:

وصلت الدراسة الى استخلاص النتائج التالية:

1. طبيعة الدولة العربية العصبوية الزبونية المؤسّسة على النمط العسكري - التسلسلي المغلق ساهم في اشتداد الضغط على البنية المجتمعية العربية كان من نتائجه انفجار الأوضاع الأمنية للبيئات المحلية للدول الثلاث.

2. البنية المجتمعية العربية الهشة والمنقسمة ساهم في زيادة الاختراق الخارجي لساحة الدول الثلاث، الذي أدى إلى زيادة وتحويل الأحداث المحلية التي شهدتها الدول إلى حرب إقليمية بالوكالة.

3. ارتباط ساحة الدول الثلاث بالأطراف الإقليمية والدولية ساهم في إعادة صياغة الصراع من منظور استراتيجي، صراعي، حضاري، عالمي، كوني.

اقتراحات الدراسة:

1. بيانات المحلية للدول الثلاث تحتاج إلى إعادة صياغة رؤية شاملة لمكوناتها في إطار الهوية الوطنية.

2. الإطار المؤسسي للدولة العربية ككل يحتاج إلى إعادة هيكلة حقيقية من خلال تشييد الدولة على البناء المؤسسي الديمقراطي الدستوري

3. وجوب تحقيق مصالح وطنية في بيانات الدول الثلاث تعمل على تعزيز الروابط الهوياتية في إطار المصلحة الوطنية الجامعة غير المقصية والمهمشة لأي فئة من الفئات المجتمعية.

4. ضرورة اتخاذ إجراءات موحدة في هيكل إقليمي موحد يمنع من الاختراق والتدخل الخارجي في عمق المنطقة العربية ككل.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2014-2015 الإحصاء: من تغيير النظم إلى تفكك الدول، تحرير الدراسة على الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

2. إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

3. أحمد دلال وآخرون، الثورات العربية عسر التحول الديمقراطي، اعداد وتنسيق محمد جمال باروت، سلسلة (تحليل سياسات)، المركز العربي للأبحاث ودراسة البيانات، الدوحة، قطر، 2018.
4. أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه مركز الوحدة العربية، بيروت، 2012.
5. عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة (مناقشة النماذج النظرية)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015.
6. عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.
7. عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.
8. عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 294.
9. غسان سلامة، عبد الباقي الهرماتي وخلدون النقيب، المجتمع والدولة في الوطن العربي، منسق الدراسة ومحرر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

المقالات:

10. سيد أحمد قوجيلي، نحو نسق معرفي جديد لمفهوم الأمن جذور الدولة الحامية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 150، بيروت، لبنان، 2015.
11. شيماء حسن، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن مجلة المستقبل العربي، الدراسات السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 40، 2018 متوفر على الرابط

<https://search.emarefa.net/detail/Bim.819721>

مواقع الأنترنت:

12. محمد السبيطالي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، تاريخ النشر: جويلية 2017، تاريخ آخر زيارة 05 نوفمبر 2021،

متوفر على الرابط: <https://KFcris.com>

13. مبروك الساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، تاريخ النشر ديسمبر 2020، تاريخ آخر زيارة 11 جانفي 2022 متوفر على الرابط:

<https://dergipok.org.25>

14. شيماء حسن علي عبد الرحيم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في عهد أوباما وترامب دراسة مقارنة تاريخ النشر 7 جوان 2019 تاريخ آخر زيارة

17 ديسمبر 2022م متوفر على الرابط <https://bit.ly/2bqZctn>

15. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية الثورات العربية، تاريخ النشر 24 أفريل 2012، تاريخ آخر زيارة 17 ديسمبر 2021، متوفرة على الرابط:

<https://www.dohainstitute.org>

المراجع باللغة الأجنبية:

16. Karl w.deutch, the analysis of international relation, 35 dedition (45Aiprentice-hall international editions 1988)
17. larscromer-larsen and bertel hevrlim, "Syria: civil-military relation during war". Contemporary conflicts, vol 2, n01 (2014).
18. marina Calculi, "societal fragmentation and military systems in the Arab world: syria's civil-military relation in the wake of the Arab uprising of 2011" rivista italianadipoltiche publice; (April 2013).

19. Sani Krone Feld and yoelguzansky, "4eme a mirror to the future of the Arab spring" military and strategie appains, vol 6, n 3 (Decembre, 2014).